جذور الدولة الأمنيّة في سوريا

مايكل پروڤنس وجمال واكيم

في صباح ١٤/٨/١٩٢٥ حصل ضبّاطُ مخابرات الانتداب الفرنسيّ على بيانٍ أُلصق على جدران سوق حمص: «إلى جميع المواطنين، لقد حان الوقتُ لكي نقوم من سباتنا ونكفّ عن صمتنا. حانت ساعةُ الثأر والتضحية، وآن أوانُ الحريّة. يجب أن ننزع عن أنفسنا قيودَ الصمت ونستعيدَ حريّتنا عبر التضحية بدمائنا لننقذ وطننا من قبضة الطغاة، ولنعلي صوتَ الاستقلال والحرية... عاشت سوريّة، حرّة مستقلة.»[١]

بعيد ذلك قامت السلطاتُ باعتقال سبعة فتيان بتهمة كتابة البيان وإلصاقه. وتلقّى قائدُ جهاز المخابرات تقريرًا تلفونيّاً من مسؤول المخابرات في حمص، تضمّن ما يأتي: «اعتُقل أربعة شباب، أحدُهم عدنان ابنُ هاشم بيك الأتاسي، من قِبل السلطات المحليّة، لكتابتهم البيانَ... وهناك ثلاثةُ شبّانٍ آخرين متورّطين بالمؤامرة، وجميعُهم ينتمون إلى عائلة الأتاسي، اعترف أربعةٌ منهم، وما تزال التحقيقاتُ متواصلة. وقد طالب المتصرّف بنقل المتّهمين إلى عهدته.»[٢] ثم قام ضبّاطُ المخابرات بالتحقيق في الملصق الثوريّ. حاولت المتصرّفيّة اتّباعَ الإجراءات القانونيّة، لكنّ سلطات الانتداب وضعتْ يدَها على التحقيق، فاتصل ضابطُ المخابرات المحليّ بمسؤول المحابرات في دمشق، الذي حوّل الملصقَ والتقريرَ الأوليّ في القضيّة إلى مقرّ قيادة المخابرات الانتدابيّة في بيروت. وقد حامت الشبهاتُ حول شباب من عائلة الأتاسي، اعتُقل منهم ثمانية خلال ليلة ١٥–١٦ آب، فيما قبضت الشرطة على خمسة آخرين مشتبهٍ بهم في ١٦ آب وحقّقتْ معهم.[٣] وكان بعضُ الشبّان قد تعرّضوا للتحقيق غير مرة، ودامت بعضُ التحقيقات ثلاثة أيّام، جرى العديدُ منها خلال الليل، وحُجز المتهمون في مركز الشرطة في حمص. هذا، وقد قام ضبّاطُ المخابرات بأخذ عيّنةٍ من خطّ عددٍ من الفتية لمقارنته بالملصق غير الموقّع.[٤] تُرجمتْ التحقيقاتُ السريّة إلى الفرنسيّة، وحُفظتْ، أما الأصلُ العربيّ فأُتلف. وفيما كانت الوثائق تحتوي ما اعتُبر شهادةَ الشبّان الفعليّة، فقد حُذفتْ من سجلات التحقيق أسئلةُ المحقّقين، والتقنياتُ التي استعملوها، وكذلك أفعالهم. وفي مواضع كثيرة أجريتْ تغييراتٌ كثيرةٌ على الشهادات، التي فُصل بينها بمقطع اعتراضيّ، وتُرك للقارئ أن يخمّن السببَ الذي دفع بالمحقّق إلى مناقضة أقوالهم في التحقيقات السابقة. وتشير الفواصلُ والتقلّباتُ في أقوال المتّهمين إلى تعرّضهم للتعذيب؛ وفي حين لم يرد ذكرُ هذه الأساليب في سجلّ التحقيق، إلا أنها كانت اعتياديّة أيامَ الانتداب.[٥] هذا، وقد تمّت التحقيقاتُ من دون حضور محامين للدفاع.

❖ ❖ ❖

تُظهر التحقيقاتُ انحرافاتٍ في بنية الانتداب القضائيّة. فمن الناحية النظريّة، كانت التشريعات المتعلّقة بإجراءات التحقيق تتبع للمتصرّفيّة، أو للحكومة والشرطة المحليّتين. وكان القانون ينصّ على أنه عندما يقرّر المحافظُ أو المتصرّفُ أنّ جرمًا قد وقع، فإنّ صلاحيّة الملاحقة تقع على عاتق المحاكم المدنيّة الجنائيّة. إلا انّ مرسوم قانون الطوارئ نصّ على وضع السلطات العسكريّة في مرتبة أعلى من السلطات المدنيّة، وبمباركةٍ من

١- MAE-Nantes, carton 1704, BR 149, 17 August 1925.

٢- Handwritten phone message, and typed transcription, 17 August 1925. MAE-Nantes, carton 1593, tracts divers, commandement superieur des troupes du Levant, Justice Militaire, no. 2993/J.M., 29 April 1926.

٣- تم إرفاق المقطع المترجم والتقرير الأوليّ للمكالمة التلفونيّة في النشرة العامّة للمخابرات الفرنسيّة بتاريخ ١٧/٨/ ١٩٢٥. وقد تضمّن التقرير النهائيّ ٢٢ صفحة من التقارير والمراسلات والأحكام والترجمات للتحقيقات مع ١٣ متهمًا. MAE-Nantes, Carton 1704, BR 149, 17 August 1925, pp. 4-5.

٤- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 7 September 1925, p. 13 of 22.

٥- See Bennett J. Doty, The Legion of the Damned: The Adventures of Bennett J. Doty in the French Foreign Legion as Told by Himself (New York, 1928). John Henry Harvey, With the Foreign Legion in Syria (London, 1928). Alice Poullea, À Damas sous les bombes: Journal d'une Française pendant la révolte Syrienne, 1924-1926 (Paris, 1926).

المندوب السامي. وكانت المحاكم المدنيّة قد توقّفتْ عن النظر في القضايا الجنائيّة خلال الثورة السوريّة الكبرى.[١]

تسلّم ضبّاطُ المخابرات متّهَمي حمص من الشرطة البلديّة، فأكملوا التحقيقات معهم من دون حضور المحامين، وحاكموهم في محكمة عسكريّة سريّة. ومع أنّ المحافظ وعوائلَ الشبّان طالبوا بنقلهم إلى عهدةٍ مدنيّة، فإنّ طلباتهم رُفضتْ واكتُفي بتسجيلها.[٢]

ميّزت «اللغة» الليبراليّة والبنية القانونيّة حكمَ الانتداب الفرنسيّ. إلا أنه، منذ البداية، كان هناك تناقضٌ بين المُثل الليبراليّة والنظام الاستعماريّ المفروض بالعنف أو بالتهديد به. فقد كان ردُّ فعل الانتداب عادةً، كلّما واجه مقاومة، هو التخلّي عن النظريّات الليبراليّة واللجوء إلى القمع العسكريّ وإلى غيره من الممارسات اللاديمقراطيّة. هكذا غَلّفت اللغةُ الليبراليّة الممارساتِ اللاليبراليّة، ورسّختْ نهجًا في الحكم قُدّر له أن يستمرّ بعد عهد الانتداب. فلم تكن لمثاليّة مفهومَي «الحريّة» و«الجمهوريّة» الفرنسيين أن تصمد أمام النزوع الدوريّ إلى العنف ضدّ شعبٍ يناصب الانتدابَ العداءَ. ولقد أتى توقيفُ شبّان حمص ومحاكَمتُهم وسجنُهم في ظرفٍ مماثل، فحُكم على أربعة فتيةٍ، فيما أُفرج عن الآخرين «لعدم كفاية الدليل أو لصغر سنّهم.»[٣] وقد وَجدتْ محكمة عسكريّة مغلقة كلاً من عبد الرزاق خانقان، وسميح الأتاسي، وأحمد شلبي، وعبد الحيّ الأتاسي مذنبين بتهمة التحريض على الانتداب.

الجديرُ ملاحظته أنّ الشبّان الذين صدرتْ في حقّهم الأحكام كانوا جميعًا من عائلاتٍ فقيرة. ومن بين الذين حُقّق معهم كان عبد الرزاق خانقان (١٧ عامًا) هو الوحيد الذي كان لا يزال يتابع دراسته؛ أما الباقون، ومن بينهم سميح الأتاسي (١٦ عامًا)، فكانوا من الحِرفيين. وحُكم عليهم بالسجن ما بين ستين وثلاث سنوات، وبدفع غرامة مقدارُها ٣٠٠٠ فرنك فرنسيّ.

جرت المحاكمة في ١٩٢٥/١٢/٣ **بعد** أن أمضى الشبّانُ ثلاثة أشهر ونيّفًا في السجن. وعُقدت المحكمة بناءً على المادة ١٥٠ من القانون العسكريّ الفرنسيّ، الذي كان يشمل الجرائم في ظلّ قانون الطوارئ ويسمح بتعليق القانون المدنيّ (مع الضمنات القانونيّة التي يقدّمها إلى المتهم). وقد لوحق المتهمون بجرائمَ منصوصٍ عليها في الموادّ ٨٧ و٨٩ و٩١ من قانون العقوبات الفرنسيّ رقم ٢٤ والصادر في ١٨٨١/٧/٢٩. وشملتْ هذه الموادّ جرائمَ ضدّ أمن الدولة، وخصوصًا الأعمال الهادفة إلى قلب الحكومة عبر التحريض أو الثورة المسلّحة ضدّ الدولة. ونصّت العقوباتُ على السجن؛ أما التحريض على الحرب الأهليّة وارتكاب المجازر وأعمال النهب فيُجازى بالإعدام.

في أواخر نيسان ١٩٢٦، وبعد ثمانية أشهر ونصف الشهر في السجن، أُفرج عن الشبّان الأربعة، ووجّه القائدُ الأعلى للقوات الفرنسية في الشرق الجنرال موريس غاميلان كتابًا إلى وَزير الحرب والى مدير مكتب القضاء العسكريّ يقول فيه إنّ إطلاقهم يصبّ في المصلحة السياسيّة لحكومة الانتداب (لا شكّ في أنّ رفعة أنسبائهم السياسيّة لعبتْ دورًا في إطلاقهم؛ كذلك ترافق إطلاقُهم مع حملةٍ فرنسيّةٍ كثيفةٍ لمكافحة الثورة في مناطق الثوّار الواقعة جنوب دمشق). صودق على قرار الإفراج بطلبٍ رئاسيّ حُوّل عبر مكتب وزير الحرب في باريس.[٤] صحيح أنّ الأحكام نُقضتْ فيما بعد، لكنْ بعد أن دفعتْ عائلاتُ المتهمين ثلاثة آلاف فرنك غرامةً، وهو مبلغٌ ضخمٌ بمعايير العام ١٩٢٥، وكافيةٌ لحجز مقعدٍ وغرفةٍ لأربع سنوات في جامعة دمشق.[٥]

لئن لاقت قضيّة الفتية من آل الأتاسي رعايةً خاصّةً، فإنّ مئات السوريين الآخرين تعرّضوا لملاحقاتٍ قانونيّةٍ مضلّلة في أواخر العام ١٩٢٥ والعام ١٩٢٦. ففي العام ١٩٢٦ وحده قامت المحكمة العسكريّة في دمشق بإعدام ٣٥٥ سوريّاً بعد محاكماتٍ لم يترافعْ فيها محامو دفاع. وبات الشنقُ في الساحات العامّة مشهدًا اعتياديّاً. وحُكم غيابيّاً على المئات بالإعدام؛ كما حُكم على أعدادٍ لا تحصى بأحكام مختلفة بينها

١- Haut-Commissariat du mandat français, **La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat francais, 1919-192,** pp. 51-57.

٢- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 17 August 1925.

٣- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» DROGMANAT:-Beyrouth, 17 August 1925, p. 22 of 22.

٤- MAE-Nantes, Carton 1593, «tracts divers,» Commandement Superieur des Troupes du Levant, Justice Militaire, No. 2993, 29 April 1926.

٥- 'Abdul-Karim Rafeq, «The Syrian University,» an unpublished paper delivered at the Fourth International Conference on Syria and the Eastern Mediterranean, July 2005, Friedrich-Alexander Universität, Erlangen-Nürnberg, Germany.

السجنُ المؤبّد مع الأشغال الشاقّة[1] وبين العامين ١٩٢٥ و١٩٢٧ أُعدم آلاف السوريين في قراهم وبلداتهم ومدنهم، واستعرضتْ سلطاتُ الانتداب الجثثَ الممثّلَ بها «للشبّيحة» في ميادين دمشق والقرى والبلدات السوريّة.[2]

بإمكاننا نسبةُ حكم قانون الطوارئ، والأحكام العسكريّة، والاعتقال من دون مذكرات توقيف، إلى أيّام الانتداب. وهذه ظواهر لا تزال تَحُول دون قيام حكم دستوريّ في سورية.

حمّلت استخباراتُ الانتداب طلّابَ حقوق من العائلات العريقة مسؤوليّةَ توزيع الملصقات في حمص. وبينما ركّز التحقيقُ على الشبّان المتحدّرين من عائلاتٍ فقيرةٍ وكانوا من ذوي التعليم المحدود، فقد بقي طلّابُ الحقوق من أبناء عائلات حمص العريقة في منأًى عن الملاحقة. وبناءً على معلومات أخرى لم تكن على الأرجح متوافرةً لسلطات الانتداب، فإنّ ثلاثة طلبة من كليّة الحقوق تورّطوا في كتابة هذه الملصقات. ومن غير الممكن القول إنْ كانت التحقيقاتُ والمحاكماتُ جزءًا من حملةٍ قادتها سلطاتُ الانتداب لإسكات بعض منتقديها وترهيبهم، أو إنّ عائلة الأتاسي النافذة في حمص سعت عبر المحاكمات هذه إلى إبعاد الشبهات عن أبنائها. وربما تمّ التوصلُ إلى اتفاقٍ ما لتقديم الشبّان الأربعة إلى المحاكمة من أجل حماية أبناء العائلات النافذة في المدينة.

❖ ❖ ❖

واجهتْ جميعُ سلطات الانتداب في الشرق الأوسط ثوراتٍ من قبل السكّان، أدّت إلى تحريك أعضاء من الطبقات الفقيرة، وخصوصًا الضبّاط والجنود السابقون في الجيش العثمانيّ. هذه الثورات رَفعتْ شعاراتِ النضال الوطنيّ، وحقوق الإنسان، والتضحية من أجل الوطن، في بياناتٍ وملصقاتٍ وُزّعتْ في جميع أنحاء سورية.[3] وفي دمشق، وفي الوقت الذي ظهرتْ فيه ملصقاتُ حمص، اعتبرتْ استخباراتُ الانتداب أنّ هذه الملصقاتِ كانت من عمل طلاب الحقوق، لكنْ لم يلقَ القبض ولا التعرّف على أحدٍ منهم.

لم تكن النخبُ السوريّة متعاطفةً مع الثورات. إلا أنّ الشباب، وبخاصةٍ خرّيجو كليّة الحقوق وطلابها، كانوا، وفقًا لأحد تقارير مخابرات الانتداب، «غير قادرين على كبح اندفاعهم في تبنّي أفكار الثورة والاستقلال.» كما أنهم عدّوا أنفسَهم جزءًا من نضال عالميّ ضدّ الاستعمار الأوروبـيّ، فكتبوا إلى صحفٍ ومنظّماتٍ أوروبيّةٍ متعاطفةٍ معهم. وفي النهاية انضمّ عدد كبير من المحامين الشبّان إلى الثورة.[4] لقد كان نضالُ المحامين الراديكاليين ضدّ الاستعمار خلال القرن العشرين معروفًا. لذلك فمن غير المفاجئ ألاّ يكون الحراكُ الثوريّ في سورية من عمل الفلاحين وضبّاط الجيش السابقين، بل من عمل جيلٍ جديدٍ وثوريّ من الفئة المثقفة التي نشأتْ في ظلّ حكم الاستعمار بعد انهيار الدولة العثمانيّة. وكما أنّ البنية القانونيّة هي التي شرّعتْ حكمَ الانتداب الفرنسيّ، فقد استخدم منتقدو الانتداب المنطقَ القانونيَّ للهجوم على الانتداب ولفضح نفاق الإمبراطوريّة الفرنسيّة وعنفها. إنّ بنية الانتداب القانونيّة لم تكن مصمّمةً لحماية حقوق مواطني الانتداب؛ بل إنّ ما يسمى بالإمبرياليّة الليبراليّة كانت مصمّمةً لكسب مديح المجتمع الدوليّ، ولترسيخ سمعة فرنسا، ولدرء انتقادات اليسار الفرنسيّ. ونتيجةً للمعارضة الكبيرة للانتداب فقد كان مقدّرًا أن تسقط الواجهةُ الليبراليّة والدستوريّة لتحلّ محلّها البنيةُ المتهافتةُ لحكم عسكريّ غاشم، ولعنفٍ معمّم ضدّ الشعب، ولتوقيفاتٍ اعتباطيّة وسرّيّة. وقد أدّت الممارساتُ الفعليّة للانتداب الى الانتقاص من سلطة القانون والدستور. وكان مناصرو الاستعمار والموظفون قد استعملوا الخطابَ

١- Haut-Commissariat du mandat français, **La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat français, 1919-1927** (Paris, 1928), p.53. See the Great Revolt Mixed Court files at the Syrian National Archive, المحاكمات المختلفة، مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

٢- «Un splendide tableau de chasse,» headline in the French language official newspaper **La Syrie** quoted in Alice Poullea, **À Damas sous les bombes**, pp. 80-81, and **The Times**, «Parade of Corpses,» 27 October 1925.

٣- للمثل الأبرز للبيانات التي وزّعها الثّوار، راجع البيان الذي وقّعه سلطان باشا الأطرش في ٢٣ آب ١٩٢٥، رغم أنه لم يكتبه على الأرجح بنفسه، وقد نُشرت نسخة منه في أرشيف الدولة الفرنسيّة، والبريطانية، وعصبة الأمم، إضافة إلى صحف القاهرة وباريس ولندن وديترويت. MAE-Nantes, carton 1704, BR 155, 28 August 1925.

٤- MAE-Nantes, Carton 1704, BR 328, 2 December 1925.

الليبراليّ لتبرير المشروع الإمبرياليّ. وليس مصادفةً أن ترافق تلك الممارسات جميعَ حكومات ما بعد الانتداب إلى اليوم.[1] لقد واجه المحامون السوريون الدولة الأمنيّة التي قامها الاستعمارُ بمنطقٍ ينادي بالديمقراطيّة، وبالحكم الدستوريّ، وبالحفاظ على حقوق المواطنين المدنيّة. ويبدو أنّ تجربة الاحتلال العسكريّ رسّخت الرغبة في حكم القانون وإقامة حكم دستوريّ. فلقد كان مقدّرًا لاثنين من الذين وردتْ أسماؤهم في التحقيقات في قضيّة حمص أن يصبحا محاميْن مشهورين وسياسيين مرموقين: فلقد انتُخب والد عدنان الأتاسي، هاشم الأتاسي، رئيسًا للمجلس الدستوريّ؛ وكان هاشم الأتاسي من الذين صاغوا دستور العام ١٩٢٨، وبعد رحيل الانتداب انتُخب مرتين رئيسًا لسورية.

أرسى الانتدابُ الفرنسيّ ثقافةً سياسيّةً لا تزال راسخةً في سورية. فلا تزال ثمة واجهةٌ ليبراليّةٌ تخفي ممارساتٍ لاليبراليّة، إذ إنّ الاستخبارات كانت منذ ذلك الوقت قد دخلتْ في كلّ ناحية من نواحي الحياة. وبإمكاننا اليومَ نسبةُ حكم قانون الطوارئ، والأحكام العسكريّة، والاعتقال من دون مذكرات توقيف، إلى أيّام الانتداب. وهذه ظواهر لا تزال تَحُول دون قيام حكم دستوريّ ذي معنى في سورية. واليوم، وكما كانت الحالُ في العام ١٩٢٥، يتصدّر المحامون السوريون والمطالبون بحقوق الإنسان واجهةَ النضال من أجل إقامة دولةٍ مستندةٍ إلى حكم القانون!

مايكل بروڤنس

أستاذ محاضر في جامعة كاليفورنيا UCSD

جمال واكيم

رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU

١- مراجعة هاشم عثمان، **المحاكمات السياسيّة في سورية** (بيروت:٢٠٠٤)